كلمة ونص

ميشيل خياط

الدواء الغالي كالمفقود

لاحظت أن الموضوع رقم واحد في أحاديث من زرتهم وأصغيت إليهم إبان العطلة الأخيرة الطويلة نسبياً، هو غلاء الأدوية بعد الزيادة الأخيرة _ الكبيرة _ لأسعارها. غلاء تجاوز اللامعقول، وبات يتطلب إنفاق كامل الراتب الشهري للحصول على الأدوية المزمنة لمتقاعد أو متقاعدة.

ويجب عدم الاستهانة بالتوصيف، فهؤلاء هم الأكثر احتياجاً للأدوية الدائمة شهرياً، وعددهم اليوم لا يقل عن مليون نسمة.

وثمة شكوى مماثلة لدى الأسر العاملة الشابة والكهلة على الرغم من اشتراكهم بتأمين صحي يركز على العمليات الجراحية وهي نادرة في حياتهم، في حين لا يتيح لهم الحصول على الأدوية إلا لبضعة أشهر ولا يسمح لهم بمراجعة الطبيب إلا لعدة مرات في السنة، ويحرمهم من الصور الشعاعية والتحاليل المخبرية لمصلحة ثمن الأدوية التي ارتفعت ارتفاعاً هائلاً، ما يفقد التأمين الصحي جدواه.

نادى جميعنا بتأمين صحي للمتقاعدين ولكن من دون جدوى، ووعدت به الحكومة أكثر من مرة ولم تف بوعودها بل لم تسوغ سبب إهمالها لهذا الموضوع المهم. علماً أن الشريحة المعنية لها فضل كبير، على البلد والناس وعلى الحكومة ذاتها بكل مكوناتها، فالمتقاعدون اليوم، أكانوا معلمين أم موظفين وعمالاً في كل مجالات الحياة، تعبوا وأعطوا، والأهم أنهم ادخروا من رواتبهم الضئيلة مبالغ لتساعدهم في المستقبل على العيش الكريم. فالراتب التقاعدي ليس هبة من الدولة، بل دين عليها، ولكن من المؤسف أن الأيادي التي احتضنت هذه المدخرات لم تحسن استثمارها آنذاك وأنفقتها في تمويل صندوق الدين العام بدلاً من أن تبني مصانع ضخمة ومنشآت إنتاجية كبرى توفر رواتب مجزية للمتقاعدين المحرومين من كل أنواع الامتيازات خلافاً لكل دول العالم...!!!

لم يسبق أبداً أن كانت الأدوية الوطنية بهذا الغلاء الفاحش، وقد طالبنا مراراً أن يستبدل الأطباء الدواء الأجنبي الغالي بالأدوية الإيرانية والروسية والصينية الرخيصة والفعالة، بدليل رقي المستوى الصحي لما يقرب من مليار وخمسمئة مليون إنسان يعيشون في تلك الدول، ولم يفعلوا على الرغم من الاستمرار في استيراد بعض الأدوية الأجنبية، – الغريبة– النوعية.

إن غلاء الأدوية الفاحش يأتي في وقت نعاني فيه من حرب اقتصادية أشد ضراوة من الحرب العسكرية، لكنها تختلف عنها، بافتقارها إلى ما نحتضن به حربنا العسكرية من قيم وطنية نبيلة وإصرار على الصمود واقبال على الاستشهاد، في سياق الحرب الاقتصادية التي أفقدت الليرة السورية جل قيمتها وجعلت الراتب الشهري (مهما كان عالياً في القطاع العام)، لايكفي أصغر أسرة عدة أيام، لم نتبن خطاباً إعلامياً مكثفاً يحض على سلوك معيشي ينسجم مع الأوضاع الراهنة.

بل على العكس تلمس– مسخرة – على الفيس بوك من طبيب ينصح بترشيد التعامل مع الموبايل لحماية عيوننا وبالامتناع عن التدخين لتجنب سرطان الرئة، واختصاصية تغذية تؤثر أن نكثر من الخضار ونقلل من اللحوم الحمراء للحماية من بعض الأمراض!

كانت السيدة البزبت هوف المديرة السابقة لمكتب منظمة الصحة العالمية في سورية تستغرب النظرة الشعبية للمراكز الصحية على أنها ملاذ الفقراء، وكانت تقول: إنه عندهم في (النرويج)، يذهب المرضى إلى المراكز الصحية أولاً، وهي إما أن تحسم أمر مرضهم أو تحولهم إلى العيادات النوعية.

ولا أرى حلاً لمشاكلنا الراهنة مع الدواء سوى اللجوء إلى المراكز الصحية، وأقدم تجربة (مركز أبو ذر الغفاري في دمشق)، كمثال يحتذى به، فعلى الرغم من شح الأدوية لا يزال يقدم جزءاً من الحصة الشهرية لأدوية الأمراض المزمنة مجاناً مع العلاج والتشخيص بالأشعة والمخبر مجاناً.

إن على وزارة الصحة التي سمحت بزيادة أسعار الأدوية أن تزود مراكزها الصحية بالأدوية الأساسية والنوعية بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية من باب: اقرعوا يفتح لكم.

إن الموافقة على إنفاق ٢٦ مليار ليرة لشراء أدوية ومنقيات دم وتجهيزات للقطاع العام الصحي في وزارة الصحة، خطوة إلى الأمام على الرغم من أنها تأخرت كثيراً، لكنها تبقى نقطة في بحر الاحتياجات الحقيقية.

ويجب أن يكون واضحاً أن لا صحة من دون دواء، وأن الدواء الغالي مثله مثل الدواء المفقود...!!!

رفع رسوم التسجيل لطلاب الشهادات العامة

وزير التربية لـ«الوطن»: الرسوم الجديدة لا تشكل سوى نسبة بسيطة من تكاليف الامتحانات

الرسوم تذهب للخزينة العامة وليس لوزارة التربية

ماردیني: تكلفة الورقة الامتحانية ٤ آلاف ليرة

محمود الصالح

رفعت وزارة المالية من خلال الهيئة العامة للضرائب والرسوم بدل الرسوم الواجب دفعها من طلاب الشهادات لقاء التسجيل على الشهادات العامة.

وجاء الرفع بموجب كتاب حصلت «الوطن» على نسخة منه، حيث تم تحديد الرسوم الجديدة المترتبة على التسجيل في شهادة التعليم الأساسي والإعدادية الشرعية للطلاب النظاميين بمبلغ إجمالي قدره سبعة آلاف ليرة سورية، أما الرسوم المترتبة على كل تلميذ مسجل في شهادة التعليم الأساسي والإعدادية الشرعية لطلاب الدراسة الخاصة (أحرار) فهي عشرون ألف ليرة سورية.

أما رسم طلبات التسجيل في الشهادة الثانوية بكل فروعها للطلاب النظاميين في كل دورة امتحانية فهي عشرة آلاف وستمئة ليرة سورية، أما الرسوم المترتبة على التسجيل لاختبار الترشح لامتحان الشهادة الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي لطلاب الدراسة الخاصة فهي عشرون ألف ليرة سورية.

وحددت رسوم التسجيل في الشهادة الثانوية في كل دورة امتحانية لطلاب الدراسة خاصة (أحرار) بمبلغ واحد وثلاثين ألف ليرة سورية.

وحدد كتاب المالية الرسوم المترتبة على الاعتراضات وطلبات الاستئناف وإعادة النظر والتصحيح (الاعتراض على نتيجة امتحان مادة أو مادتين) أو الاعتراض على عقوبة امتحانية بمبلغ تسعة آلاف وستمئة ليرة ويعاد مبلغ سبعة آلاف ليرة للطالب في حال ثبوت صحة الاعتراض.

أما بالنسبة للرسوم المترتبة على تنظيم الشهادة الثانوية أو تنظيم نسخة أصلية إضافية عن وثيقة النجاح فقد أصبحت ستة آلاف وسبعمئة ليرة سورية، ورفع رسم الشهادات الصادرة عن مؤسسات التعليم الخاص (المدارس والجامعات الخاصة) ومراكز التدريب المهني بكل أنواعها حيث أصبحت خمسة آلاف وثمانمئة ليرة سورية.

كما تم تحديد رسم الحصول على وثيقة إشعار رسوب بمبلغ أربعمئة ليرة سورية، وهذا الرسم ينطبق على تصديق الأوراق والمستندات والصور المصدقة عن الشهادات ومصدقة تأجيل خدمة العلم.

وفيما يتعلق بالرسوم المترتبة على بيان الوضع للعاملين في التربية لا يخضع استدعاء العامل في الوزارة لأي رسم إذا تقدم العامل وهو على رأس عمله بهذا الطلب، أما إذا تقدم به العامل المتقاعد أو غير العامل أو إحدى الجهات العامة فيخضع للرسم المحدد بمبلغ أربعمئة ليرة سورية.

وتم إعفاء أبناء الشهداء وكل من يحمل وثيقة استشهاد أو من في حكمهم من تلك الرسوم وكذلك يعفى منها التلاميذ والطلاب من ذوي الإعاقة وطلاب مراكز التأهيل المهني العاجزون والطلاب السجناء والطلاب العسكريون وجرحى الحرب ومن يحمل بطاقة جريح وطن، والطلاب العرب شريطة المعاملة بالمثل.

وزير التربية محمد عامر ماردیني بين في تصريح خاص لـ«الوطن» أن رفع هذا الرسوم جاء نتيجة الارتفاع الكبير جداً في تكاليف الامتحانات، حيث تكلف اليوم الورقة الامتحانية أربعة آلاف ليرة سورية، وهذه الرسوم حتى بعد ارتفاعها لا تشكل سوى جزء بسيط من التكاليف التي تتكبدها الخزينة العامة لقاء نفقات العملية الامتحانية بشكل خاص والتعليمية بشكل عام.

وأكد وزير التربية أن جميع هذه الرسوم تذهب إلى الخزينة العامة للدولة وليس لوزارة التربية، لأن الخزينة هي التي تتكفل بجميع نفقات وزارة التربية التي تضاعفت بشكل كبير جداً.

ولفت ماردیني إلى أن الحكومة خفضت كميات القرطاسية لجميع وزارات الدولة باستثناء وزارة التربية.

كلام رسمي جداً

مدير تموين طرطوس: لجأ إلى عضو المكتب التنفيذي بدلاً من اللجوء إلى الأصل

السيد رئيس تحرير جريدة «الوطن» الأكرم

إشارة لما نشر بصحيفتكم لكاتب المقال هيثم يحيى محمد تحت عنوان «مزارعو عكار يشتكون» ولتوخي الدقة والحقيقة لم يسألنا كاتب المقال عن الأمر إنما لجأ إلى عضو المكتب التنفيذي للمحافظة بدلاً من اللجوء إلى الأصل «التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس»

ونبين الآتي توضيحاً للحقيقة وصفاً دقيقاً للواقع على غير ما جاء في المقال جملة وتفصيلاً مع العلم أننا نزود الصحافة بكل دقائق الأمور وهذه توجيهات السيد الوزير وبناء عليه نبين ما يلي:

تتابع مديرية التجارة الداخلية واقع أسواق الهال ضمن المحافظة بشكل يومي وذلك من خلال دوريات يومية من جهة للاطلاع على واقع توافر المواد واسبابها بالأسواق وتقديم نشرة أسعار يومية والتأكد من مدى الالتزام بها، ومن جهة ثانية يتم التنسيق مع لجنة سوق الهال المشكلة برئاسة الأستاذ جلال ياسر والذي يقوم بالتنسيق مع دائرة الأسعار بالمديرية لإصدار نشرة الأسعار حسب واقع السوق بعد التنسيق مع أسواق الهال بالمحافظات المجاورة، ومن جهة أخرى يتم التنسيق مع غرفة الفلاحين بطرطوس للاطلاع على الصعوبات التي يعاني منها التجار وما متطلبات الإخوة الفلاحين وحرصاً منا على تنفيذ القانون وتعليمات الوزارة بما يخص عمل أسواق الهال تم التنسيق مع لجنة سوق الهال وإبلاغ جميع التجار خطياً بالتقيد بنسبة العمولة وتم وضع لصاقات على كل المحال بالسوق للإخوة الفلاحين مدون عليها قرار السيد الوزير المتضمن نسبة العمولة ٥ بالمئة ومن خلال مراقبتنا لواقع عمل السوق تم تنظيم ٩٦ ضبطاً لمخالفات تنوعت بين تقاضي عمولة زائدة وتقاضي سعر زائد وعدم تحرير فواتير وعدم مسك دفتر فواتير.

وانطلاقاً من حرصنا وتأكيدنا على التقيد بالقوانين والأنظمة نؤكد على مبدأ التشاركية وثقافة الشكوى الهاتفية أو الخطية لردع كل من تسول له نفسه التلاعب بلقمة المواطن.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس

فلاحو الحسكة يستبشرون بموسم هذا العام لتعويض خسائرهم في السنوات الثلاث الماضية

الحسكة- دحام السلطان

استبشر فلاحو الحسكة خيراً هذا الموسم نتيجة لهطل الأمطار الغزيرة خلال هذه الفترة المبكرة من السنة، لاسيما في مناطق الاستقرار الزراعي الثالثة والرابعة والخامسة «الهامشية»، التي يكون الحصاد فيها مبكّراً قبل موعده وعلى خلاف موعد الحصاد في منطقتي الاستقرار الأولى والثانية، وهو الموسم الذي يعتبرونه موسم خير ويتفاءلون به من أجل تعويضهم خسائرهم المتلاحقة التي لم تكن قابلة للحصاد خلال سنوات القحط الثلاثة الماضية، في ظل ظروفهم الإنتاجية المعقدة بوجود الاحتلال المزدوج «الأميركي والتركي»، وغياب التمويل الزراعي من المصارف الزراعية للعام العاشر على التوالي، وارتفاع أجور وكلف الإنتاج وأسعار البذور والسماد الكيميائي وسط غياب شبه كامل لحوامل الطاقة.

وبيّن مدير زراعة الحسكة علي خلوف الجاسم لـ«الوطن» أن الهطل المطري شمل معظم مناطق المحافظة خلال هذه الفترة المهمة من السنة، نتيجة لتأثر المنطقة بفاعلية المنخفض الجوي على طبقات الجو من المحافظة، موضحاً أن مجاميع كميات هطل الأمطار خلال هذه الفترة من الموسم تجاوزت الكميات الهاطلة خلال الفترة نفسها من الموسم الماضي في عدة مناطق متفرقة من مناطق الاستقرار الزراعي، مشيراً إلى أن القحطانية بريف القامشلي «شمال شرق الحسكة»، سجّلت أعلى كمية هطل مطري حتى صباح أمس الأول الجمعة وصلت إلى ٢١٦,٨ مم، ومن ثم بلدة العبرية الحدودية مع العراق بريف القامشلي بـ١٧٥ مم، ومن ثم بلدة هيمو بريف القامشلي شمال المحافظة بـ١٥٨,٣ مم.

بينما تراوحت كميات هطل الأمطار في باقي المناطق بين ٥٧,٥ مم في بلدة المركدة «أقصى جنوب الحسكة»، و١٤٧ مم في مدينة المالكية «شمال شرق الحسكة» الأمر الذي يبشر بموسم مطري جيد، ما يؤدي إلى موسم زراعي ذي مردود إيجابي جيد في جميع مناطق المحافظة، لافتاً إلى أن بلدة تل بيدر «بريف الحسكة الشمالي الغربي» سجلت خلال أمس الأول الجمعة، أعلى هطل مطري، وصل إلى ٣٥ مم، تلتها بلدة هيمو بريف القامشلي بـ٢١ مم، تلتها مدينة القامشلي وبلدة عامودا «شمال الحسكة» بـ٢٠ مم.

على حين تراوحت كميات الهطلة في باقي المناطق بين ١- ١٨,٥ مم، وتعذر رصد كمية الأمطار الهاطلة في منطقة رأس العين وبلدتي المناجير وأبو راسين لوقوعها تحت سيطرة الاحتلال التركي، مبيناً أن الفرصة لا تزال مهيأة لاستمرار هطل الأمطار في جميع مناطق المحافظة، لافتاً إلى خلال هذه الفترة، لاستمرار تأثر المحافظة بامتداد المنخفض الجوي.

وأكد الجاسم أن فلاحي المحافظة انتهوا بشكل شبه كامل من زراعة أراضيهم في مختلف مناطق الاستقرار الزراعي، وعلى كامل الرقعة الجغرافية من المحافظة، نتيجة لتواصل هطل الأمطار بوقت مبكر من السنة وبنسب جيدة، ولاسيما المحاصيل الإستراتيجية، خلال هذه الفترة الراهنة من السنة قياساً إلى السنوات القليلة الماضية، مبيناً أن الفترة المتعارف عليها لعملية البذار الشتوي ستستمر حتى نهاية الشهر الأول الحالي من العام الجاري.

وبين مدير الزراعة أن حجم المساحة المخططة لمحصول القمح المروي وصل إلى ٩٣١٣٠ هكتاراً، ومخطط محصول القمح البعل ٤٣٠٦٩٢ هكتاراً، ومخطط محصول الشعير المروي ٢١٩٣٠ هكتاراً، ومخطط محصول الشعير البعل ٣٣٠٨٧٧ هكتاراً، بينما وصل مخطط مساحة محصول العدس المروي إلى ٥٦٦٠٠ هكتار، ومخطط مساحة العدس البعل ٥٠ ألف هكتار، موضحاً أن مخطط مساحات القمح المروي الآمنة التي تقع تحت سيطرة الجيش العربي السوري، وصل إلى ٦٤٠٠ هكتار، ومخطط مساحة القمح البعل إلى ١٢٣٥٠ هكتاراً، ومخطط محصول الشعير البعل إلى ٢٧٥٥٠ هكتاراً، بينما وصل مجمل حجم المساحات المزروعة إلى ٧٧٩٠٠ هكتار قمح مروي، منها ٦٣١٠ هكتارات بمناطق آمنة، و٢٤٣٥٠٠ هكتار قمح بعل منها ١٤٨٥٠ هكتاراً بمناطق آمنة، ومساحة ٢٠٧٠٠ هكتار شعير حب مروي، و٢٥١٨٠٠ هكتار شعير حب بعل، منها ١٧٥٠٠ هكتار بمناطق آمنة، و٥٩٨٠ هكتار شعير رعوي مروي من أصل حجم المخطط البالغ ٦٠٤٨ هكتاراً في مختلف المناطق الزراعية، لافتاً إلى أن نسب حجم مساحات القمح المروي في المناطق الآمنة وصلت إلى ١٠٠ بالمئة، والقمح البعل إلى ١٢٥ بالمئة والشعير الحب البعل إلى ٦٧ بالمئة، ونسب تنفيذ كامل مساحات القمح المروي ١٠٠ بالمئة والقمح البعل ٨٧ بالمئة والشعير الحب المروي ٩٤ بالمئة والشعير الحب البعل ٩٧,٥ بالمئة.